EFIC

الشركة المالية والصناعية المصرية (ش . م . م)

القاهرة ٢٠٢٦/٠٣/١٨

السادة / إدارة الإفصاح

البورصة المصرية

تحيه طيبه وبعد ،،،

توضح الشركة أنه بالإشارة إلى الإفصاح المرسل بشأن تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ، هو ملخص للتقرير ،و إستلمت الشركة التقرير مرفق طيه النسخة الكاملة اليوم ١٨ مارس ٢٠٢٦ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،،

مدير علاقات المستثمرين

محاسب / محمود عوض صالح

الشركة المالية والصناعية المصرية EFIC

القاهرة : ٢٥ شارع شريف تليفون ٢٣٩٢٨٦٥١ فاكس ٢٣٩٣٨٥٧٨ بريد إلكترونى efic@efic-eg.com

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

السيد المهندس/ رئيس مجلس الادارة
الشركة المالية والصناعية المصرية

تحية طيبة و بعد ...

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم - رفق هذا - تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المستقلة للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

رجاء التفضل بالاحاطة و التنبيه بإتخاذ اللازم .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

تحريرا فى: ٢٠٢٦/٣/١٧

وكيل اول الوزارة
مدير الادارة
محاسب / وائل عزمى مليجى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

تقرير مراقب الحسابات
عن القوائم المالية المستقلة للشركة المالية و الصناعية المصرية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

إلى السادة / مساهمي الشركة المالية و الصناعية المصرية " شركة مساهمة مصرية "

تقرير عن القوائم المالية :

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المالية و الصناعية المصرية شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و لائحته التنفيذية و تعديلاتهما والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ البالغ إجمالي الأصول بها نحو ٦,٣٩٢ مليار جنيه و قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة بصافي ربح بعد الضريبة بنحو ٦٢٥ مليون جنيه و قوائم الدخل الشامل و التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى.

مسئولية إدارة الشركة عن القوائم المالية :

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضا عادلا و واضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية .

وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صله بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا و واضحا خالية من أي تحريفات هامة و مؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها و عمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها ، وفيما عدا ما هو موضح من فقرات أساس الرأي المتحفظ أدناه ، فقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية و في ضوء القوانين المصرية السارية.

و تتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة و مؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية .

وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب و يشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية و العرض العادل و الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية و التقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة و كذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

و إننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أساس الرأى المتحفظ :

- وجود فروق بين مساحات الأراضي الواردة بسجلات الشركة مقارنة بالمساحات المسجلة بالشهر العقاري بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٥ فدان و ١ قيراط و ١٩ سهم (لمصنع أسيوط) فضلاً عن وجود فروق بين مساحات الأراضي الواردة بسجلات الشركة مقارنة بالمساحات الواردة بتقرير الرفع المساحي لأراضي الشركة الذي تم خلال عام ٢٠٢٥ بلغ ما امكن حصره منها نحو٣ فدان و ١١ قيراط و ١٦ سهم (لمصنع أسيوط) و نحو ٤ فدان و ١ قيراط (لمصنع كفر الزيات) و يتصل بما سبق وجود تعديات على بعض الأراضي بأسيوط .
كما تبين وجود فروق بين المساحات المسجلة بدفاتر الشركة لمصنعيها بكفر الزيات و أسيوط و المساحات طبقاً للجرد الفعلي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ حيث بلغت الفروق لكل مصنع نحو ٢٠ قيراط و ١٢ سهم و نحو ٣ فدان و ٩ قيراط و ١٩ سهم على الترتيب.
يتعين بحث أسباب تلك الفروق و إجراء التسويات اللازمة لما لذلك من أثر على أصول الشركة و إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوق الشركة.

- عدم إلتزام الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة و إهلاكاتها" فقرة رقم (٥١) و معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "إضمحلال قيمة الأصول" فقرة رقم (٩) بشأن دراسة مدى ملائمة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة و دراسة ما إذا كان هناك مؤشر على أحتمال حدوث إضمحلال في قيمة أي من أصول الشركة.
يتعين الإلتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المشار إليها عاليه.

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الإستثمار العقاري" الفقرة رقم (٨) بند (ب) بشأن قطع الأراضي المملوكة للشركة بمصنعيها بكفر الزيات و أسيوط بعضهم مؤجر للغير (أراضى زراعية بأسيوط و كفر الزيات) و منهم غير مستغل منذ سنوات (أرض بنى غالب بأسيوط) وكذا الفقرة (١٤) بشأن وضع مقاييس و قواعد لتحديد ما إذا كان العقار يعد إستثمار عقاري من عدمه.
يتعين الإلتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري المشار إليه .

- بلغ رصيد المشروعات تحت التنفيذ نحو ٤٦٨ مليون جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و قد لوحظ بشأنه ما يلي :-

• ضمن الرصيد نحو ٢١ مليون جنيه قيمة آلات مصنع الفيبر الجديد و الونش الخاص بها بكفر الزيات بخلاف نحو ٤,٦ مليون جنيه قيمة مباني المصنع ضمن الأصول الثابتة و قد تبين بشأنه ما يلي :-

١. عدم قيام الشركة برسملة آلات مصنع الفيبر رغم تشغيلها في التصنيع خلال شهر فبراير ٢٠٢٥ و عدم فصل تكلفة آلة تصنيع التنكات الصغيرة(الوحدة الثابتة) عن آله تصنيع التنكات الكبيرة (الوحدة المتنقلة).

٢. تضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ (آلات مصنع سلفات البوتاسيوم) نحو ٧ مليون جنيه قيمة الخامات و المستلزمات المنصرفة من المخازن فقط بالخطأ لتصنيع عدد(٢) تانك صغير(على الوحدة الثابتة) لوحدة معالجة المياه بمصنع العين السخنة و كذا لتصنيع عدد(٤) تانك كبير(على الوحدة المتنقلة) لمصنع سلفات البوتاسيوم بمصنع العين السخنة فضلاً عن تحميل المصروفات العمومية و الإدارية بنحو ٩١٠ الف جنيه قيمة خامات منصرفة من المخازن لمصنع الفيبر خلال شهري نوفمبر وديسمبر٢٠٢٥دون الوقوف علي مخرجات تشغيل تلك الخامات وكيفية التصرف فيها و دون وجود مركز تكلفة لأمر التشغيل الخاص بتلك التنكات لتحميلها بكافة المصروفات المرتبطة بتصنيعها مع دراسة مدى خضوعها لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ و لائحة التنفيذية و تعديلاتهما بشأن المعاملة كإستخدام خاص.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣. قيام الشركة بتشغيل مصنع الفيبر دون الإنتهاء من إجراءات إستخراج رخصة التشغيل الخاصة به كما لم تقم الشركة بإضافة ذلك النشاط بالنظام الاساسي لها ضمن غرض الشركة.

يتعين البحث و الدراسة و إجراء التصويب اللازم لما لذلك من أثر على حساب الإهلاك و تكلفة الإنتاج و تقييم المخزون مع إتخاذ الإجراءات اللازمة لسرعة الحصول على رخصة التشغيل تجنباً للتعرض للعقوبات وفقاً للقانون و اضافة ذلك النشاط لغرض الشركة و تحقيق الإستغلال الأمثل لأصول الشركة لما من أثر على ربحية الشركة.

❖ بلغ رصيد مخزون الخامات و الإنتاج التام وتحت التشغيل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ نحو ١,٢٤٢مليار جنيه وتم تقييم المخزون بالتكلفة الصناعية وقد تلاحظ بشأنه ما يلي :-

- تم تسجيل رصيد أول المدة للإنتاج التام على نظام SAP بنحو ٣٨٦ مليون جنيه على خلاف المعتمد بالقوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ والبالغ ٣٦٠ مليون جنيه مما لذلك من أثر على ربحية الشركة بنحو٢٦مليون جنيه.
- يتم اجراء تسويات شهرية على كارتات جميع اصناف المخزون و إعاده الغاؤها فى الشهر التالي مع تثبيت التكلفة على متوسط رصيد أول المدة فى ٢٠٢٥/١/١ و اعادة اجراء التسوية بالمبلغ التراكمي عن الشهور السابقة و الغاؤها و قد بلغ الأثر التراكمي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ نحو ٦٩٥ مليون جنيه (في حين بلغ الأثر التراكمي حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ نحو ٣٠٧ مليون جنيه)على أرصدة حسابات المخزون و تكلفة المبيعات دون تسوية كل شهر مستقل بذاته على أساس المتوسط المتحرك و ذلك لأحكام الرقابة على المخزون و ظهور المخزون على حقيقته.
- عدم موافاتنا بقوائم تكاليف لكل منتج (سماد ناعم و محبب بأنواعهم - حامض – سلفات ماغنسيوم - فيلر) مستخرجة من برنامج SAP و أن ما وافاتنا به الشركة لا يعد قوائم تكاليف تحليلية يمكن الإعتماد عليها في المراجعة
- تم توزيع المصاريف على برنامج الحسابات SAP دون الوقوف على أسس التوزيع و تم موافاتنا ببيان للتوزيع غير موضح كيفية توزيع المصاريف علي كل مركز تكلفة مثل التوزيع علي الألة كساعات تشغيل في حين لايبين برنامج SAP الساعات الفعلية لكل امر التي تم التوزيع على أساسها .
- عدم قيام برنامج SAP بحساب الإنحرافات الناتجة عن العملية الإنتاجية من خلال مقارنة المستخدم الفعلي من الخامات و ساعات التشغيل مع المعدلات المعيارية بالنظام و ذلك إحكاماً للرقابة على تكلفة الإنتاج.
- لم تقم الشركة بموافاتنا بمعادلة الإنتاج عن الفترة الحالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

يتعين البحث والدراسة و موافاتنا بما أشرنا إليه عاليه مع إجراء التصويب اللازم لما لذلك من أثر مباشر على تكلفة المبيعات و ربحية الشركة.

- ظهر رصيد مخزون خامة الكبريت فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بكمية نحو ٦٧٢٩ طن بتكلفة نحو ١٢٤ مليون جنيه و بمراجعة مخزون الكبريت بالحسابات المالية (بنظام SAP) تبين الأتي :

• تضمن المخزون بالخطأ الاتي :

١. كمية نحو ٥٥٣٧ طن بتكلفة نحو ٨٨,٧ مليون جنيه لصالح شركة عباد الرحمن و هو كبريت مستلم للتشغيل مقابل ايرادات تشغيل للغير لتصنيع حامض كبريتيك للعميل .

٢. و كذا كمية نحو ٥٦٨٠ طن كبريت تخص شركة أجري ترید (موضوع الدعوى رقم ١٨/١٣٤ ق) طبقاً لإفادة الشركة بأن تلك الكمية موجودة بالفعل لديها.

الأمر الذي لم نقف معه على مدي صحة رصيد أخر الفترة من خامة الكبريت البالغ نحو ٦,٧ ألف طن في ظل وجود كمية من الكبريت أمانة لدي الشركة تخص عملاء التشغيل للغير بلغت كميتها نحو ١١,٢ ألف طن.

• يتم تسعير كميات الكبريت المرسلة من الميناء مباشرة إلي مصنع أسيوط بمتوسط تكلفة المخزون بكفر الزيات خلال شهر التحويل دون تكلفة الإستيراد الفعلية لكل مصنع على حدى لما لذلك من أثر على تكلفة الإنتاج و المخزون لكل من مصنعى كفر الزيات و أسيوط و ذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون".

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

- لا يتم تسعير المنصرف على أساس المتوسط المرجح لكل حركة وارد و منصرف خلال الشهر لما لذلك من أثر على تكلفة المنصرف و المخزون من الكبريت .
- ظهور رصيد كارتة الكبريت بكفر الزيات(نظام SAP) بنحو٢٨٩٣طن بالسالب فى٢٠٢٥/٢/١٩وكذا ظهر رصيد كارتة الكبريت في ذات التاريخ باسيوط بنحو٢٥٩١طن بالسالب دون الوقوف على أسباب ذلك وما لذلك من أثر على متوسط تكلفة المخزون ومدي إمكانية نظام SAP للصرف من المخزون دون وجود رصيد(رصيد سالب) الأمر الذي يعد قصور في نظام SAP المطبق بالشركة.
- يتم صرف كميات الكبريت للأوامر الإنتاجية على أساس إجمالي الكمية المستخدمة لأمر الإنتاج في نهاية فترة تنفيذه دون المنصرف الفعلى اليومي للخامة مما لا يعكس الرصيد الفعلى اليومي للكبريت.

يتعين تصويب الأمر لما لذلك من أثر مباشر على صحة تقييم مخزون أخر المدة وتكلفة المبيعات و ربحية الشركة.

- بمراجعة اوامر انتاج المنتجات على نظام SAP تبين عدم تضمين أوامر الإنتاج ساعات التوقفات للصيانة و الأعطال و يتم الحساب على أساس عدد أيام تشغيل الأمر دون الساعات الفعلية للتشغيل.

يتعين تصويب الأمر لما لذلك من أثر مباشر على تكلفة المبيعات و ربحية الشركة.

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن قيام الشركة بحساب تكلفة الإنتاج للسماد و الحامض في خلال الاعوام السابقة على أساس معدلات إستخدام الكبريت والحامض بالمخالفة للمعدلات المقررة من وزارة الصناعة - مصلحة الرقابة الصناعية - وما لذلك من أثر على إسترداد ضريبة القيمة المضافة على المدخلات المستخدمة في إنتاج السماد المصدر والحامض المباع و كذا رسوم الدروباك المستردة.

يتعين تحقيق الأمر و مراعاة أثر ذلك علي المستحق للشركة طرف مصلحة الضرائب المصرية و مصلحة الجمارك المصرية عن الأعوام السابقة.

- تم تخفيض تكلفة المبيعات بنحو ٥٠ مليون جنيه (ما أمكن حصره) قيمة فروق جردية بالزيادة عن الأرصدة الدفترية خلال العام المالي دون دراسة أسباب تلك الفروق حيث قامت الشركة بجرد المخزون من الخامات و الانتاج التام و غير التام فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بمعرفة شركة الأستشارات المتكاملة (برفكت) و قد نتج عن أعمال الجرد فروق فى بعض الأصناف (خامة الكبريت ، خامة فوسفات تركيز ٢٤٪ ، منتج سماد ناعم ١٢٪) بلغت قيمتها نحو١٢مليون جنيه.

بخلاف ما تم تسويته في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ من فروق جردية فى بعض الأصناف (خامة الكبريت ، خامة فوسفات تركيز ٢٤٪ ،خامة فوسفات تركيز ٢٣٪، منتج سماد ناعم ١٢٪) بالزيادة بنحو ٣٨ مليون جنيه.

يتعين البحث و الدراسة و التحقيق و إجراء التسويات اللازمة وفقا لما تسفر عنه الدراسة .

- لم نواف بمطابقة الجرد لأصول و مخازن الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ما ترتب عليها من تسويات جردية.

يتعين موافاتنا بمطابقة الجرد و التسويات الجردية التي ترتبت عليها إن وجدت.

- بلغ رصيد حساب عملاء تحت التسوية "دائن" في ٣١ديسمبر ٢٠٢٥ نحو٢٤٨ ألف جنيه تمثل قيمة الإيداعات النقدية التي لم يستدل على أصحابها منها نحو٢١٢ألف جنيه مرحل يخص أعوام سابقة يرجع تاريخ اقدمها لعام ٢٠١٩ .

يتعين البحث و الدراسة و إجراء التصويب اللازم.

- تعاقدت الشركة على قرض من البنك التجاري الدولي لتمويل شراء وحدة سلفات بوتاسيوم جديدة بتاريخ ١١مارس٢٠٢٥ و قامت الشركة بإستخدام جزء منه في تمويل إنشاءات وشراء أصول تخص وحدة سلفات البوتاسيوم (القديمة) الممولة من البنك الأهلي الكويتي بالمخالفة للبند رقم (١٤) من بنود التعاقد وقد بلغ ما أمكن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حصره منها نحو ١٠٩ مليون جنيه ما تم تحميله منها على الوحدة الجديدة نحو ١٦,٥ مليون جنيه منها نحو ٨,١٢٥ مليون جنيه فوائد مدينة رغم ان المبالغ المسحوبة لا تخص الوحدة الجديدة وحدها.

يتعين تحقيق الأمر لما لذلك من أثر مباشر على القرض الممنوح من البنك التجاري الدولي لإستخدام جزء منه في غير الغرض المنصرف له و إجراء التسويات اللازمة.

- لم تتضمن التسويه السنويه لضريبه المرتبات ومافى حكمها لبعض العاملين بالشركة نحو ١,٦٢٨ مليون جنيه (ما امكن حصره) قيمه بدلات لجان ومكافات اخرى بالمخالفة لقانون رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ ضريبه الدخل ولائحته التنفيذيه وتعديلاته .

يتعين اجراء التصويب اللازم وعمل تسويه ضريبيه جديده وسداد الفروق لعدم تعرض الشركه للغرامات.

- تضمنت التسويه السنويه لضريبه المرتبات وما فى حكمها بالخطأ نحو ٣,١ مليون جنيه قيمه مرتب رئيس مجلس الاداره (ليس مقابل عمل إداري) تحملت عنها الشركه نحو ٨٢١ الف جنيه بالمخالفة للمادة رقم (٩) بند (٤) من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ و تعديلاته.

يتعين الإلتزام بأحكام القانون المشار إليه و إجراء التصويب اللازم .

- بلغ مصروف ضريبة الدخل نحو ١٥٠ مليون جنيه لوحظ بشأنه ما يلى :-

١. لم تقم الشركه بخصم الارباح الراسماليه البالغه نحو٢ مليون جنيه ناتجه عن بيع اصول خلال العام باسيوط وكفرالزيات.
٢. تم اضافه مقابل الحضور وما يحصل عليه رؤساء واعضاء مجلس الاداره بنحو ٥,٢٦٠ مليون جنيه وصحته نحو ٧,٤١٠ مليون جنيه بفارق نحو ٢,٢٥٠ مليون جنيه قيمة راتب رئيس مجلس الإدارة (ليس مقابل عمل إداري) غير الخاضع للضريبة.
٣. عدم إضافة خسائر فروق العمله غير المحققه عن العام المالى والبالغه نحو ٢٧٣ مليون جنيه.
٤. عدم رد نحو ٦ مليون جنيه قيمة مصروفات تخص النادي الرياضي و محملة على قائمة الدخل بالمخالفة للمادة ٢٢ من القانون.
٥. تبين انتهاء مده اهلاك بعض المبانى ضريبيا ٢٠ عام منذ قانون ٩١ لسنه ٢٠٠٥ وتم احتساب اهلاك ضريبى لها والبالغ رصيدها نحو ٩,٩١٤ مليون جنيه ويبلغ اهلاكها نحو ٤٩٦ الف جنيه.

يتعين اجراء التصويب اللازم واعاده حساب مصروف الضريبه .

- تضمن رصيد الموردين نحو ١٦,٥ مليون جنيه دائن (المورد فوسفات مصر) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ منها نحو ٢,٣ مليون جنيه ضمن حساب فواتير مستلمة (gri) دون ورود الفواتير الخاصة بها و دون المطابقة أو المصادقة على صحة الرصيد على الرغم من سابق رد الشركة بانه سيتم إجراء المطابقة .

يتعين سرعة المطابقة مع المورد للوقوف على صحة الارصدة و إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

- لم يتضمن مقترح مجلس الإدارة لحساب توزيع الأرباح بيان مدى تأثير تلك التوزيعات على أداء الشركة لإلتزاماتها النقدية في مواعيدها وفقاً لأحكام المادة (٤٣) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و المادة رقم (١٩٨) من لائحته التنفيذية و تعديلاتهما في ظل وجود إلتزامات نقدية بنحو ٢,١٨٣ مليار جنيه تتمثل في قروض وتسهيلات بنكية تستحق السداد خلال عام ٢٠٢٦ بخلاف المصروفات التمويلية الخاصة بها.

يتعين الإلتزام بأحكام مواد القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ و لائحته التنفيذية بشأن ما سبق.

- مخالفة الشركة لأحكام المادة رقم (١٩٦) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و تعديلاتهما و كذا مخالفة ما ورد بالأيضاحات المتممة للقوائم المالية رقم (٢٣,٣) بشأن حصة العاملين في الأرباح حيث تم حسابها بأقل من نسبة ال ١٠٪ المقررة طبقاً للقانون المشار إليه من الأرباح الموزعة نقداً و البالغة نحو ٥٧٦ مليون جنيه حيث بلغت حصة العاملين في الأرباح طبقاً لحساب التوزيع المقترح نحو ٤٠ مليون جنيه و صحتها نحو ٥٧,٦ مليون جنيه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و يتصل بما سبق أنه مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن حصة العاملين في الأرباح حيث تم حسابها عن عامي ٢٠٢٣ ، ٢٠٢٤ بأقل من نسبة ال ١٠٪ المقررة طبقاً للقانون المشار إليه حيث بلغت طبقاً لإعتماد الجمعية العامة العادية نحو٣٤,٤٣٦ مليون جنيه و نحو ٣٤,٢٥٣مليون جنيه على الترتيب و صحتها نحو ٥٧,١١٠مليون جنيه و نحو ١١٥,٨٣٩ مليون جنيه على الترتيب.

يتعين الإلتزام بأحكام مواد القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ و لائحته التنفيذية و تعديلاتهما و سرعة إتخاذ اللازم نحو منح العاملين حقوقهم التي يكفلها لهم القانون .

- عدم تضمين ايرادات الشركة حصتها في توزيعات مجلس ادارة شركة السويس لتصنيع الاسمدة عن الفترة يناير حتى نوفمبر٢٠٢٥البالغة١٦مليون جنيه طبقاً لحساب التوزيع المعتمد من الجمعية العامة للشركة التابعة في ديسمبر ٢٠٢٥.

يتعين إجراء التصويب اللازم.

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن ما شاب حصة الشركة في مكافأة مجلس إدارة شركة السويس لتصنيع الأسمدة (شركة تابعة) حيث تضمنت الإيرادات المتنوعة لعام ٢٠٢٢ نحو ٤,٤ مليون جنيه بالخطأ قيمة ٥٠ % من مكافأة عضوية الشركة المالية والصناعية في مجلس إدارة شركة السويس لتصنيع الأسمدة المقررة من حساب توزيع الأرباح عن العام المالي ٢٠٢٢ كما لم تتضمن الإيرادات المتنوعة لعام ٢٠٢٣ قيمة حصة الشركة الماليه في مكافأه عضوية مجلس إدارة شركة السويس تنفيذاً لقرارات مجلس الإدارة أرقام ٢٠١٩/١٣٥ و ٢٠٢٤/٤١ بصرف ٥٠٪ و ١٠٠٪ على الترتيب من حصة الشركة في مكافأه مجلس إدارة شركة السويس مباشرة لممثلي الشركة في الشركة التابعة بالمخالفة للمواد من ٢٣٦ حتى ٢٣٨ من اللائحة التنفيذية لأحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ كما لم يتم مراعاة الأثر على ضريبة الدخل المستحقة وضريبة المرتبات و ما في حكمها بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية و تعديلاتهما كما لم نواف بما تم صرفه نقدا لممثلي الشركة المالية و الصناعية في مجلس إدارة الشركة التابعة عن الأعوام ٢٠٢٢و٢٠٢٣ و ٢٠٢٤.

يتعين تحقيق الأمر و إسترداد كافة المبالغ المنصرفة لممثلي الشركة في مجلس إدارة الشركة التابعة دون وجه حق و إدراج تلك المبالغ بإيرادات الشركة و موافاتنا بما تم صرفه لممثلي الشركة في السنوات السابقة بناء على قراري مجلس الأدارة المشار اليهما و مراعاة أحكام القانون المشار إليه و إجراء التسويات اللازمة.

- تحملت الشركة خلال العام المالي نحو ١٠,٤ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من المبالغ المنصرفة على النادي الرياضي بكفر الزيات (مكافآت لفريق الكرة و مستلزمات منصرفة من المخازن و عقد رعاية و إعلان و فواتير غاز .....) رغم كونه شخصية إعتبارية منفصلة عن الشركة و ليس خاضعا لها و ذو استقلالية كاملة و له ميزانية مستقلة و بعض تلك المبالغ لا تخص نشاط الشركة و لم تراعي الشركة أحكام المادة رقم (٢٢) من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ "الضريبة على الدخل" بشأنها ذلك بخلاف حصة النادي في أرباح الشركة عن عام ٢٠٢٤ البالغة نحو ٧,٦ مليون جنيه ذلك فضلاً عن :

- عدم تحميل النادي باي مصاريف تخص الكهرباء و المياه على الرغم من توصيلها من الشركة.
- تضمين حساب الانفاق الاستثماري نحو ٢,٦ مليون جنيه قيمة المبالغ المسددة خلال الفترة من فبراير ٢٠٢٣ حتي يناير ٢٠٢٥ لشركة غاز مصر لتوصيل الغاز الطبيعي للنادي دون تسوية حتي تاريخه رغم بداية ضخ الغاز و ورود فواتير لاستهلاك الغاز خلال العام .
- لم نواف بما تم من اجراءات بشأن فصل النادي عن الشركة ليصبح شركة متخصصة فى الأنشطة الرياضية في ضوء قرارات مجلس الإدارة في هذا الشأن كما لم تفصح الشركة عن الإجراءات المتخذة للفصل ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- و لم تفصح الشركة عن طبيعة و حجم المعاملات مع النادي و أرصدته ضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة ".

يتعين البحث و الدراسة مع تحميل النادي بكافة ما يخصه من مصروفات و اجراء التصويب اللازم مع موافاتنا بما أستجد في شأن فصل النادي حتى تاريخه و الإلتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري المشار إليه.

- قيام الشركة بمنح عملاء مبيعات السماد المحلي نحو ٥٢ مليون جنيه كحافز حسن اداء رغم انخفاض مسحوبات السماد للوكلاء خلال العام المالى ٢٠٢٥ بنحو٦٣ الف طن حيث بلغت مسحوبات عام ٢٠٢٥ نحو ٣٩٨ الف طن فى حين كانت نحو ٤٦١ الف طن عام ٢٠٢٤ وذلك بالمخالفة للعقود المحررة معهم في يناير ٢٠٢٥ والتي تنص على "يتم منح الطرف الثاني حافز حسن أداء بواقع ٣٪ في حالة تنفيذ كمية لا تقل عن ٩٠٪ من كمية التعاقد ويتم تسوية حافز حسن الأداء طبقا لقرارات لجنة تنسيق المبيعات وذلك في حين تراوحت نسب تحقيق خطة البيع للعملاء من ٣٨٪ إلي ٧٢٪ حيث لم تحقق الشرط سوى شركه الصفا نحو ٩١٪ فضلا عن ظهورها ضمن المصروفات التسويقية بالمخالفة للفقرة رقم ٤٦ ورقم ٤٧ من معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ بشأن "الإيراد من العقود مع العملاء" وصحتها تخفيض المبيعات بقيمة حسن الأداء وفق دراسة تقوم الشركة بها.

يتعين تحقيق الأمر مع الألتزام بشروط العقود المحررة مع العملاء حفاظا علي أموال الشركة وإجراء التصويب اللازم.

- ضياع ايراد على الشركة بنحو ١,٢٩٠ مليون جنيه نتيجه التطبيق الخاطئ لقرار لجنة تنسيق المبيعات رقم (٢١) فى ٢٠٢٥/٥/١٩ (و الذي أنتهى العمل به في ٢٠٢٥/١٠/١٦) حيث تم محاسبة العميل شركه الرحمه واجرى فيرت على الشريحة التي تزيد عن ٤٠٠٠ طن علي أساس أحتساب المسحوبات الحامض الخاصة بهم من بداية العام و حتي تاريخ القرار المشار اليه و هذا علي غير الحقيقة.

يتعين تحقيق الأمر و تحميل العملاء بفروق السعر و سرعة التحصيل مع ضرورة مراعاة الدقة عند أصدار قرارات لجنة تنسيق المبيعات بشأن موقف المسحوبات قبل صدور القرارات حفاظا على أموال الشركة .

- لم تتضمن الايرادات نحو١,٣ مليون جنيه قيمة ارباح رأسمالية و أرباح بيع مخلفات قيمه المسلم من لوطات مزاد بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥ بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)"الإيراد من العقود مع العملاء".

يتعين الإلتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري المشار إليه و اجراء التصويب اللازم.

- نرى عدم كفاية المخصصات حيث لم يتضمن الموقف القانونى الوارد من الشركه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ اى بيانات عن قضايا التحكيم الدولى وبيانها كالاتى:-

- مطالبه شركه اجرى تريد للاستيراد والتصدير بباقى كميه من خام الكبريت وقدرها نحو ٥٦٨٠ طن وتم عمل عقد مع مكتب ابو الفضل والقاصد وشركاه لإنهاء النزاع مقابل اتعاب تقدر بنحو ١٠ الاف دولار و ردت الشركه انها لم تكون مخصص نتيجه وجود الكبريت ضمن الرصيد فى٣١ديسمبر٢٠٢٥وتبين من القوائم الماليه عدم توافر تلك الكميه.

- مطالبه شركه اجرى تريد للاستيراد والتصدير بتعويض نحو ٤٧ مليون جنيه عن مزايده ٢٠٢٤/١ لتوريد نحو ٢٠ الف طن سماد وقامت الشركه بعمل عقد مع مكتب ابوالفضل والقاصد وشركاه مقابل اتعاب تقدر بنحو ١٠ الاف دولار و ردت الشركه بعدم تكوين مخصص لوجود رصيد للعميل الا انه تبين وجود رصيد دائن بنحو ٢٧ مليون جنيه فقط فى الدفاتر مرحل منذ عام ٢٠٢٤ دون وجود مطابقة بالرصيد.

يتعين موافاتنا بأخر موقف لتلك القضايا موضحا به الرأي القانوني و نسبة ترجيح المكسب أو الخسارة لكل قضية لما لذلك من أثر مباشر على المخصص المكون لمقابلة القضايا في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرأى المتحفظ

وفيما عدا تأثير ماورد بالفقرات السابقة على القوائم المالية المستقلة فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة و التسويات المحتملة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة و وضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة المالية و الصناعية المصرية (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ و ذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية و في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

و مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً نشير الى مايلى :

- لم نواف شهادة المشتملات لمصنع أسيوط و أرض بني غالب.
يتعين موافاتنا بشهادة المشتملات المشار إليها .
- لم تنتهي الشركة حتى تاريخه من تسجيل ملكيتها للمقر الإداري بالتجمع الخامس والمشترى والمستلم في مارس٢٠٢٣.
يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية المقر الاداري حفاظاً على أصول الشركة.
- بلغت تكلفة أصول مجمع المالية بالسويس نحو ٣٠٤ مليون جنيه وفي ضوء قيام الشركة بتأجير ذلك المصنع لشركة السويس لتصنيع الأسمدة منذ ابريل ٢٠٢٣ بقيمة إيجارية ٢٥ مليون جنية لمدة ٥ سنوات دون وجود نص بالعقد على زيادة القيمة الإيجارية خلال مدة العقد و قد بلغ ما أمكن حصره من المصروفات التي تحملتها الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٥ للمصنع (إهلاك و تأمين و مصروفات إدارية) نحو ٢٠ مليون جنيه و قد بلغ معدل العائد على الأموال المستثمرة في المصنع نحو ١,٦٤%.
يتعين تحقيق الأمر مع الدراسة القانونية لكيفية تعديل شروط العقد لتعظيم إيرادات الشركة من أموالها المستثمرة.

❖ بلغ رصيد العملاء واوراق القبض في ٣١ ديسمبر٢٠٢٥ نحو٤٩١مليون جنيه بزياده نحو ٤٤٣مليون جنيه بنسبه ٩٠٠٪ من الرصيد في ٣١ ديسمبر٢٠٢٤ والبالغ نحو٤٨ مليون جنيه حيث تبين ما يلى:-

- مخالفة الشركة قرار مجلس الإدارة بجلسته رقم ٢٤ بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٩ من حيث تجاوز العملاء حد الإئتمان الممنوح وفقا للقرار و البالغ ١٥ مليون جنيه مثال ذلك العميل اجرى فيرت و العميل شركه الصفا انترناشونال و العميل شركه سماد مصر البالغ إجمالي أرصدتهم ضمن حسابات العملاء و أوراق القبض في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ نحو ٢٢٢ مليون جنيه ونحو ١٤٧ مليون جنيه و نحو ٥٧,٤٧١ مليون جنيه على الترتيب.
يتعين دراسه الامر والافاده مع توضيح أسباب تجاوز الائتمان الممنوح للعملاء من الاطراف ذات علاقه.

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن الأرصدة المدينة المتوقفة لعملاء السماد المحلي منذ سنوات نحو١٧,٩ مليون جنيه يرجع تاريخ اقدمها إلي عام ٢٠١٩ ومتداول بشأنها قضايا وصدر فيها أحكام قضائية لصالح الشركة و قد راعت الشركة الاضمحلال في قيمتها بكامل القيمة.
يتعين العمل على سرعة تنفيذ الأحكام الصادرة بشأن تلك المديونيات إستيداءً لمستحقات الشركة طرفهم.

- تضمنت الأرصدة المدينة (مصروفات مدفوعة مقدماً) نحو ٢,٤٥٧ مليون جنية بالخطأ معادل لنحو ٥٢ ألف دولار قيمة ٧٥٪ من المبلغ المسدد منذ أكتوبر ٢٠٢٥ مقابل ١٥٪ من دراسة جدوى مشروع الأسمدة الفوسفاتية المزمع إنشاؤه بالشراكة مع (الشركة القابضة للصناعات المعدنية و شركة النصر للتعدين و شركة فوسفات مصر و شركة الوادى الجديد و شركة ميدفيرت للإستثمار) دون تحصيل ذلك المبلغ من بعض الشركاء كما لم نواف بما استجد بشأن ذلك المشروع حتى تاريخه.
يتعين سرعة تحصيل مستحقات الشركة طرف الغير وموافاتنا بما استجد بشأن ذلك المشروع .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- لم تقم الشركة بتطبيق أحكام المادة رقم (٥٦) من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ "الضريبة على الدخل"و لائحة التنفيذية و تعديلاتهما و كذا المادة رقم (٣٢) من القانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ "الضريبة على القيمة المضافة" و لائحته التنفيذية وتعديلاتهما بشأن المسدد من مستحقات الخبراء الأجانب و التي بلغ ما أمكن حصره منها خلال عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ نحو ٩٣ ألف دولار بما يعادل نحو ٤,٤٥٥ مليون جنيه مصري و نحو ١٩٢ ألف دولار بما يعادل نحو٩ مليون جنيه مصري على الترتيب و نشير في ذلك الصدد أن المادة رقم (٣٣) من القانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ التي تستند إليها الشركة في ردها لا تنطبق على تلك الحالة .
يتعين الإلتزام بأحكام مواد القوانين المشار إليها و حصر قيمة الضريبة و الضريبة الإضافية واجبه الأداء و سرعة توريدها لمصلحة الضرائب تجنباً لتحمل المزيد من الغرامات.

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن التعاقد مع النادى الرياضى للشركة فى ٢٠٢٣/١٠/١٥ على تمكين الشركة من القيام بالدعاية والاعلان فى النادى الرياضى مقابل ١,٥ مليون جنيه والمجدد بذات القيمة في ١ يناير ٢٠٢٥ لمدة عام على الرغم من أن أصول النادى مملوكة بالكامل للشركة وغير مؤجرة له رغم رد الشركة أن النادي له شخصية اعتبارية منفصلة و يتصل بذلك سداد مبلغ ٦ مليون جنيه على دفعتين ٣ مليون جنيه لكل دفعة خلال شهري يوليو و أكتوبر ٢٠٢٥ للنادي الرياضي مقابل عقد رعاية لمدة عام بداية من يوليو ٢٠٢٥ بناءً موافقة مجلس الأدارة بقراره رقم ٢٠٢٥/٩٨ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٢٣ دون الوقوف على السند القانوني لذلك خاصة و أن النادي يلعب بأسم الشركة و يحصل على حصته من الأرباح السنوية وفقاً للقانون و كذا إستغلال النادي كافة الأصول التي يشغلها دون مقابل.
يتعين البحث و الدراسة مع موافاتنا بالسند القانوني في ضوء ما سبق.

- بلغ رصيد السحب على المكشوف والقروض فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ نحو ٢,٩٤٠مليار جنيه (نحو٢,٠٠٨مليار جنيه تسهيلات إئتمانية، ٩٣١,٥١٤ مليون جنيه قروض) مقابل نحو ١,٧٩٦ مليار جنيه (نحو ١,٠١٤ مليار جنيه تسهيلات إئتمانية، ٧٨٢ مليون جنيه قروض) فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بزيادة قدرها نحو ١,١٤٤ مليار جنيه تحملت عنها الشركة نحو ٥٣٠,٤٩٩ مليون جنيه مصروفات تمويلية بخلاف ما تم رسملتة على المشروعات تحت التنفيذ.
مما يشير الى وجود خلل فى الهيكل التمويلى للشركه وانخفاض السيوله النقديه حيث بلغ رصيد النقديه فى ٣١ ديسمبر٢٠٢٥ نحو ١٤٩ مليون جنيه مقابل نحو ٥٢٢ مليون جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بانخفاض نحو ٣٧٣ مليون جنيه و يتضح ذلك ما يلى:-

١. تعثر الشركة فى سداد مستحقات بنك البركه عن شهرى سبتمبر واكتوبر ٢٠٢٥ وقد قامت الشركة بتأجيل نحو ١٤١,٢ مليون جنيه حتى ١٥ نوفمبر ٢٠٢٥مقابل تحملها الفوائد المستحقة حتي تاريخ السداد.
٢. عدم قدره الشركه على سداد ضريبه الدخل عن العام المالى ٢٠٢٤ البالغة نحو ١٤٢ مليون جنيه وتم عمل تسهيل مع بنك نكست التجارى على ان يتم سدادها خلال الفتره من يناير/ ابريل ٢٠٢٦ .
٣. استخدام التسهيلات فى سداد كافة أنواع الضرائب والتأمينات .
٤. انخفاض مبيعات التصديرعن العام حيث كانت كميه التصدير فى نوفمبر ٢٠٢٥ نحو ٣٥ الف طن فقط ونحو ١٧,٥ الف طن فى ديسمبر ٢٠٢٥ وعدم تصدير اى كميه خلال شهر يناير ٢٠٢٦ .
٥. نحو ٢,٠٠٨ مليار جنيه تسهيلات ائتمانيه واجبه السداد خلال عام ٢٠٢٦ .
٦. نحو ١٧٤,٦٢٢ قروض لتمويل مشروعات واجبه السداد فى عام ٢٠٢٦.
٧. غرامه بنحو ٢١٥ مليون جنيه قضيه تحكيم دولى رقم ١٧٥٤ لسنه ٢٠٢٥ لشركه هليوبوتاس بفرنسا.
٨. إلتزامات الشركة تجاه عملاء التشغيل لدى الغير برد نحو ١١ ألف طن كبريت بخلاف إحتياجات الشركة من خامة الكبريت خلال عام ٢٠٢٦ لعدم توقف الإنتاج.
٩. بلغ رأس المال العامل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ نحو ١٧٣ مليون جنيه بإنخافض نحو ٨٤٥ مليون جنيه بنسبة نحو ٨٣٪ عنه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٠. ظهور التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالسالب بنحو ٨٦,٧٦١ مليون جنيه ضمن قائمة التدفقات النقدية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ .
يتعين دراسه الهيكل التمويلى للشركة فى ضوء زيادة التسهيلات والقروض لما له من اثر على الملاءة المالية للشركه وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

- تبين صدور قرار فى دعوى التحكيم الدولى رقم ١٧٥٤ لسنه ٢٠٢٥ لمطالبه شركه هيلوبوتاس اس ايه ايه بسداد نحو ٤,٢١٨ مليون دولار وتم الحكم بجلسه ٦ ديسمبر٢٠٢٥لصالح شركه هيلوبوتاس بتعويض نحو٢١٥ مليون جنيه وقامت الشركه بعمل مخصص بالمبلغ وجارى عمل دعوى بطلان للحكم
ويتصل بذلك قيام الشركه بتشكيل لجنه لمعرفه المتسبب فى تلك الغرامه ولم نواف حتى تاريخه بقرار تشكيل اللجنه وما تسفرعنه نتيجه التحقيقات.
يتعين موافاتنا بأخر موقف لتلك القضايا وقرار تشكيل اللجنه وما تسفر عنه نتيجه التحقيقات.

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن خسارة الشركة نحو٥,٥٤٣ مليون جنيه مقابل مصاريف تخزين ونولون ونحو ١,٨٣٦ مليون دولار نتيجة لقيام الشركة بالتصدير بسعر أقل بقيمة ٥٥ دولار للطن لكمية ٣٠ ألف طن سماد محبب ومصاريف إعادة تشغيل وذلك نتيجة عدم إلتزام العميل أجري تريد للتصدير والتوكيلات التجارية بشروط المزايدة بتاريخ٢٢أغسطس ٢٠٢٤ من حيث عدم سداد ٢٥٪ من قيمة الشحنة عند التعاقد ويتصل بذلك قيام شركة أجري تريد برفع دعوى على الشركة المالية رقم ١٣٥ لسنة ١٨ ق بإدعاء تأخر شركة المالية والصناعية في تسليمه الشحنة المطلوبة .
يتعين تحقيق الأمر مع موافاتنا بما إتخذ من إجراءات قانونية للحفاظ على حقوق الشركة.

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم موافاتنا بقرارات الشركة بتعيين ممثليها في مجلس إدارة شركة السويس لتصنيع الأسمدة عن العام المالي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ في ظل عدم عرض ذلك الأمر على مجلس إدارة الشركة خلال العام المالي الحالي و السابق بالمخالفة للمادة رقم (٢٣٧) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١.
يتعين الإلتزام بأحكام لائحة القانون المشار إليها و موافاتنا بقرارات التعيين المشار إليها أعلاه.

- تبين لنا جمع السيد / العضو المنتدب التنفيذي بالشركة القابضة للصناعات المعدنية بين منصبه هذا وعضوية مجلس إدارة شركة السويس لتصنيع الأسمدة (من ذوي الخبرة) و ذلك بالمخالفة لما استقر عليه رأي الشئون القانونية بالجهاز و افتاء الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة في هذا الشأن.
يتعين تصويب الامر مع مراعاه الاثر القانوني والمالي منذ بداية إنضمامه لتشكيل مجلس إدارة شركة السويس لتصنيع الأسمدة وحتي تاريخة.

- تم تشكيل لجنة المخاطر برئاسة السيد / العضو المنتدب بالشركة القابضة للصناعات المعدنية و عضوية السادة رئيس مجلس الإدارة (مساهم بالشركة) و العضو المنتدب التنفيذي و عضوين مجلس إدارة ممثلين عن المساهمين بالمخالفة للدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية برقم (٨٤) بتاريخ ٢٦يوليو٢٠١٦ و الذي يقضي بتشكيل لجنة المخاطر من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.
يتعين الإلتزام بقواعد دليل الحوكمة المصري المشار إليه تجنباً لتحمل الشركة لأي غرامات .

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم التزام الشركة بتشكيل مجلس الإدارة طبقا لما هو وارد بالمادة رقم (٦) بند (٨) من قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بشأن نسبة تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركة بحد أدنى ٢٥٪ او عضوتين على الأقل حيث تبين موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (١٩) بتاريخ ٢سبتمبر ٢٠٢٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على إستقالة السيدة الدكتورة / زينب محمد حافظ (عضو من ذوى الخبرة) و تعيين السيد المحاسب / سعيد أبو حديد سويلم عضوا من ذوى الخبرة على رغم تكرار رد الشركة بأنة سيتم مراعاة ذلك مستقبلا.
يتعين الإلتزام بقواعد القيد و الشطب المشار إليها تجنباً لتحمل الشركة لأي غرامات .

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم التزام الشركة بتشكيل لجنة المراجعة طبقا لما هو وارد بالمادة رقم (٣٧) من قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بأن يكون أغلبهم مستقلين حيث ان كل الاعضاء غير مستقلين على رغم تكرار رد الشركة بأنة سيتم مراعاة ذلك مستقبلا.
يتعين الإلتزام بقواعد القيد و الشطب المشار إليها تجنباً لتحمل الشركة لأي غرامات .

- لم نقف على ما استجد من إجراءات لتنفيذ الحكم الصادر في القضية رقم ٩٧١٨ لسنة ٢٠١٣ كفر الزيات ضد رئيس القطاع المالي الأسبق بأحقية الشركة في رد مبلغ٢٨,٥مليون جنيه السابق اختلاسه وتغريمه بمبلغ مساو له ويرتبط بذلك طبقا لإفادة الشركة تضمن الأرصدة الدائنة نحو١,٦٠٣مليون جنيه رصيد دائنوا توزيعات مرحل منذ سنوات.
يتعين البحث والدراسة وموافاتنا بما استجد من إجراءات ومواصلة الجهود لتنفيذ الحكم السابق الإشارة إليه.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :

- **مخالفة بعض أحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و تعديلاته و لائحته التنفيذية و كذا القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥"الضريبة على الدخل" و لائحته التنفيذية و تعديلاتهما و القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦"الضريبة على القيمة المضافة" و لائحتة التنفيذية و تعديلاتهما و قواعد قيد و الشطب الأوراق المالية في البورصة المصرية و الدليل المصري لحوكمة الشركات.**
- **تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.**
- **البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما متفقة مع ما هو وارد بدفاترالشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.**

الإسكندرية في :١٧مارس ٢٠٢٦

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
محاسب/ محمد على عبد الحليم

يعتمد،،
وكيل أول الوزارة
مدير الإدارة
محاسب / وائل عزمى مليجي التهامي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner